

منهج الإمام البخاري في مختلف الحديث ودفع التعارض (الظاهر) بين النصوص وأثره في فهم الحديث النبوي (دراسة تطبيقية على نماذج من صحيح البخاري)

إعداد: د. محمد يوسف المهدي علي (المغربي)

قسم الحديث وعلومه بكلية أصول الدين

مستخلص البحث:

اتضح من خلال هذه الدراسة أن المسالك التي سلكها الإمام البخاري في دفع الاختلاف بين الأحاديث مسلك الجمع وقد كان حريصاً على تقديمه ما وجد إلى ذلك سبيلاً وقد اشترط له شروطاً كما أن له وجوهاً عنده وهي الجمع ببيان اختلاف العام والخاص واختلاف المطلق والمقيد والجمع ببيان اختلاف الأحوال والجمع ببيان التخيير واختلاف التنوع كما أن من المسالك التي سلكها الإمام البخاري لرفع الاختلاف بين الأحاديث مسلك النسخ وعند قيام دليله لا يتوانى عن الأخذ به كما أنه قد ضبطه بضوابط منها: العلم بالتاريخ وقيام دليل النسخ وعدم إمكان الجمع. وقد يلجأ الإمام البخاري إلى مسلك الترجيح وله أوجه عنده كترجيح الحظر على الإباحة والترجيح بتقديم الأصح على الصحيح. ولالإمام البخاري أصول مهمة في فهم الحديث النبوي وكان من أهمها في موضوع مختلف الحديث جمع الأحاديث وضم بعضها إلى بعض والعناية بقرائن الأحاديث والاهتمام بدلالات الألفاظ وطرق الاستنباط. وأن هذا الكتاب لا يزال يفيض بعطائه ودرره.

Abstract of the Research:

And it became clear through this study that the paths that Imam Al-Bukhari followed in paying the difference between the hadiths was the path of collection, and he was keen to present what he found in this way and he had conditions for that. Combining a statement of the difference between the public and the private, the difference of the absolute and the restricted, and the plural of the statement of the difference of conditions and the combination of the choice of choice and the difference of diversity is also one of the paths that Imam Al-Bukhari took to lift the difference between the hadiths is the method of transcription, and when his testimony is proven, he does not hesitate to follow it. Imam Al-Bukhari may resort to the method of weighting and has aspects, such as knowledge of history, the establishment of evidence of transcription, and the inability to combine. Imam Al-Bukhari has important assets in understanding the hadiths of the Prophet, and one of the most important of them in the subject of different hadiths is the collection of hadiths, joining some of them together, paying attention to the readings of the hadiths of the Prophet, and paying attention to them. Semantics of expressions and deduction methods. And that this book is still full of giving and generosity..

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين وبعد فمن فضل الله على هذه الأمة ما هياً لها من أسباب لحفظ دينها وإقامة منهجها مما يجعل بقاء طائفة منها على الحق منصورين لا يضرهم من خذلهم ولا يزالون متمسكين بالحق الذي عندهم، يزداد إيمانهم ويقينهم بوعدهم الله، وكان من أسباب الحفظ: إعداد قادة يقودون الأمة بالعلم والنور المبين يحملون كتاب الله سبحانه وتعالى - ويبلغون سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم ويقومون مشاريعهم العلمية لتبليغ الشريعة وحفظها والذب عنها.

ومن المشاريع الخالدة لهؤلاء الأئمة الأعلام: دفع الاختلاف بين الأحاديث، وهو علم شريف لا يكمل للقيام به إلا الأئمة الجامعون لصناعاتي الحديث والفقهاء، الغائصون على المعاني الدقيقة^(١)، ومنهم الإمام الشهر العَلَمُ أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري حيث أتقن هذا العلم وعرضه أحسن عرض في كتابه (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وسننه وأيامه).

ويعد هذا الكتاب العظيم مصدراً من مصادر دفع الاختلاف وتطبيقاً عملياً فذاً، أفاد منه العلماء قديماً وحديثاً فنقلوا اختيارات الإمام البخاري في هذا الباب وتناولوها بالبحث والمناقشة.

وفي الجانب الآخر يتعرض صحيح الإمام البخاري لإستهداف منظم عن طريق كتب غير علمية وهجمات شرسة قائمة على الشبهة لا غير من أقوام تنكبوا الطريق وأعرضوا عن الحق وحاولوا النيل من هذا البناء

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي للإمام محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ. تحقيق: الشيخ علي حسين علي مكتبة السنة الطبعة الأولى ١٤١٥هـ. ٨١/٣، وانظر المنهل الروي ٦٧، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) حقه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: دار طيبة ٦٥١/٢ - ٦٥٢.

الشامخ، والطعن فيه عن طريق مختلف الحديث، والذي تعده تلك الفئات طريقاً سهلاً للطعن في الصحيح وإدعاء إحتوائه على المتناقضات^(١)، ولذا وذلك فقد رأيت أن أقوم بدراسة علمية وفق المنهج الاستقرائي التحليلي تحت عنوان: (منهج الإمام البخاري في مختلف الحديث ودفع التعارض الظاهر بين النصوص وأثره في فهم الحديث النبوي - دراسة تطبيقية على نماذج من صحيح الإمام البخاري). من خلال المسائل التي ظهرت فيها أعمال الإمام البخاري لرفع الاختلاف بين الأحاديث، ومادة البحث ومحوره: تراجمه^(٢) مع سياقة للأحاديث وتعليقاته. وسأورد لكل مسألة مثلاً أبين فيه وجه الاختلاف والطرق التي سلكها الإمام البخاري لدفع هذا الاختلاف وأقارن رأيه برأي غيره من الأئمة وقد أضيف أمثلة أخرى أكتفي فيها بذكر التراجم والأحاديث مع التعليق المختصر وأحاول تتبع ما يثار من شبهات حول موضوع البحث والرد عليها.

(١) انظر: تدوين السنة ومنزلتها: عبد المنعم السيد نجم الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: السنة الحادية عشر - العدد الثالث - ربيع الأول ١٣٩٩هـ ص ١٤٩، جناية البخاري. انقاذ الدين من إمام المحدثين. لذكريا أوزون، نشر رياض الريس للكتب والنشر الطبعة الأولى. ١٣٥.

[HTTP://WWW.AHLALQURAN.com/ARABIC/SHOW/ARTICLE.PHP?MAIND=٤١٤](http://www.ahlalquran.com/arabic/show/article.php?maind=٤١٤).

(٢) من العبارات الشهيرة "فقه البخاري في تراجمه" وهي عبارة تناقلتها ألسنة العلماء والمحدثين كما قال الحافظ بن حجر (ت ٨٥٢هـ) في هدي الساري مقدمة فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩ رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب (١٣)، وقال ابن المنير (ت ٦٨٣هـ) في كتابه المتواري علي تراجم أبواب البخاري المؤلف: أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم بن مختار القاضي، أبو العباس ناصر الدين ابن المنير الجذامي الجروي الإسكندراني (المتوفى: ٦٨٣هـ) المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد الناشر: مكتبة المعلا - الكويت سنة النشر: د. ت. ٣٧/١ سمعت جدي يقول (كتابان فهمهما في تراجمهما، كتاب البخاري في الحديث وكتاب سيبويه في النحو. وهذه الأبواب حيرت الأفكار وأدهشت العقول والأبصار ...)

ويتضمن البحث تمهيداً وثلاثة مباحث وخاتمة وفهرساً للمصادر والمراجع وآخر للموضوعات وهي كما يلي:

تمهيد: ويتضمن تعريفاً موجزاً بالإمام البخاري وكتابه الصحيح، وعلم مختلف الحديث

المبحث الأول: أسباب الاختلاف الظاهري بين الأحاديث عند الإمام البخاري

المبحث الثاني: مسالك دفع الاختلاف بين الأحاديث عند الإمام البخاري

المبحث الثالث: أصول فهم الحديث النبوي عند الإمام البخاري من خلال مختلف الحديث

الخاتمة وفهرس المصادر والمراجع بالإضافة إلى فهرس الموضوعات

ولعل هذا البحث يكون لبنةً في الدفاع عن أصح كتاب بعد كتاب الله ومشجعاً على فتح الباب أمام مشاريع علمية تُعنى بالفقه الحديثي لدى الإمام البخاري فالله أسأل أن يتقبل هذا العمل ويبارك فيه وأن يغفر لنا ولوالدينا ولجميع المسلمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد:

ترجمة الإمام البخاري رحمه الله:

هو أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه بن بنذبه^(١) الجعفي مولاهم^(٢)، ولد في بخاري^(٣)، قال الامام النووي (ت ٦٧٦هـ) واتفق العلماء على أن البخاري رحمه الله ولد بعد صلاة الجمعة لثلاث عشر ليلة خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة^(٤) ونشأ يتيماً وأخذ يحفظ الحديث وهو دون العاشرة كما أخبر هو عن نفسه حيث يقول (أُلهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب فقليل له كم أتى عليك آنذاك فقال عشر سنين أو أقل^(٥)) ولما شب رجل في طلب العلم وطاف

(١) ينظر: هدي الساري ٤٧٧، طبقات الشافعية الكبرى المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ) المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلواني الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ - ١٢/٤١٢، سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي. تحقيق: جماعة مؤسسة الرسالة الطبعة السادسة ١٤٠٩هـ - ٣٩١/١٢.

(٢) ولاء لا رقاً فان بيت البخاري لم ينسب إلى الرق أبداً. ينظر: سيرة الإمام البخاري للشيخ عبدالسلام المباركفوري المتوفى سنة ١٣٤٢هـ. نقله إلى العربية الدكتور عبدالعظيم البستوي. نشر دار عالم الفوائد الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٥٥/١.

(٣) وتقع الآن في جمهورية أوزبكستان، ينظر: معجم أطلس دول العالم الإسلامي ٢١.

(٤) تهذيب الأسماء واللغات المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية ١/٦٧ - ٦٨، هدي الساري ٤٧٧.

(٥) تاريخ بغداد، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) المحقق: الدكتور بشار عواد معروف الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م ٦/٢، تهذيب الكمال في أسماء الرجال المؤلف: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزني (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠

٤٣٩/، سير أعلام النبلاء. للحافظ الذهبي. تحقيق: جماعة مؤسسة الرسالة الطبعة السادسة ١٤٠٩هـ - ٣٩٣/١٢، هدي الساري ٤٧٨.

بكثير من حواضر العلم وسمع من كثير من الأئمة وجمع حديثاً كثيراً وقد فاضت كتب التراجم بكلمات الثناء وعبارات التبجيل والقصص التي تدل على عظيم علم وفضل هذا الإمام، قال الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ) ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل^(١) وذكر لعلي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) قول محمد بن إسماعيل "ما تصاغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني فقال ذرو قوله هو ما رأى مثل نفسه"^(٢) وتوفى رحمه الله ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين عن اثنين وستين عاماً^(٣).

تعريف موجز بالصحيح:

اسمه (الجامع الصحيح المسند) من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه كما قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ)^(٤) ولم يستوعب كل الصحيح^(٥) وذكر النووي عن البخاري أنه قال "صنفت الصحيح لبست عشرة سنة خرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة بيني وبين الله" وقال كذلك ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين^(٦) وهذا يدل على مدى حرص الإمام البخاري على إنتقاء الأحاديث وتمحيصها ولم يكتف بذلك بل عرض الكتاب على أئمة الشأن، قال أبو جعفر العقيلي (ت ٣٢٢هـ): ولما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة إلا في أربعة أحاديث قال العقيلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة^(٧).

(١) تاريخ بغداد ٢/٢١.

(٢) تاريخ بغداد ٢/١٨.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/٤٦٤، هدي الساري ٤٨١، عمدة القاري والسامع للسخاوي ٤٧، سيرة الإمام البخاري ١/١٩٢ - ١٩٣.

(٤) هدي الساري ٨، وقيل في اسمه غير ذلك ينظر: فهرس ابن حجر عن شيوخه ٨٢ وفهرس ابن عطية ٦٤.

(٥) هدي الساري ٧.

(٦) المصدر السابق ٧.

(٧) هدي الساري ٧ - ٤٨٩.

تعريف مختلف الحديث:

لغة: مختلف إسم فاعل الخاء واللام والألف أصل يستعمل لعدة معان: أحدها أن يجئ شيء بعد شيء يقوم مقامه والثاني خلاف قدام والثالث التغير^(١) وتخالف الأمدان واختلفا: لم يتفقا، وكل ما يشار فقد تخالف واختلف^(٢) وخلف أي بدل والبديل من كل شيء خلف منه والخلاف المضادة وقد خالفه مخالفة وخلافاً^(٣) والحديث هو الجديد من الأشياء ويطلق علي الخبر والجمع أحاديث^(٤).

اصطلاحاً: أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً^(٥) ومختلف الحديث الذي عارضه - ظاهراً - مثله^(٦).

- (١) معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. دار الفكر الطبعة ١٣٩٩هـ. ١٧٠/٢.
- (٢) المحكم والمحيط الأعظم المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] المحقق: عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م ٢٠١/٥.
- (٣) لسان العرب لابن منظور المصري. نشر دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ. ١٢٣٩/٢.
- (٤) المحكم ٢٥٣/٣، لسان العرب ٧٩٧/٢، تاج العروس من جواهر القاموس المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ) المحقق: مجموعة من المحققين الناشر: دار الهداية ٢٠٨/٥.
- (٥) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. للإمام محيي الدين أبي زكرياء يحيى ابن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ. تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية ودار الباز. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ. ص ٩٠.
- (٦) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر المؤلف: علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) المحقق: قدم له: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم الناشر: دار الأرقام - لبنان / بيروت الطبعة: بدون، ص ٣٦٢.

والرابط بين المعاني اللغوية والاصطلاحية أن كل واحد من الأحاديث المختلفة يغير ويضاد الآخر - في الظاهر - فيما يدل عليه وقد تكون هذه الأحاديث مما دخلها النسخ فيكون بعضها خلفاً لبعض وبدلاً عنه أو مما دخلها الترجيح، فيقدم الراجح من الأحاديث ويهمل المرجوح.

المبحث الأول

أسباب الاختلاف الظاهر بين الأحاديث عند الإمام البخاري

لا اختلاف بين حديث النبي صلى الله عليه وسلم لأنه وحي والوحي من الله (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ **اِخْتِلَافًا كَثِيرًا**) (النساء: ٨٢) فلا يمكن أن يوجد حديثين صحيحين مختلفين إلا أن تعرض بعض الأسباب التي قد توهم وقوع الاختلاف بين الأحاديث للوهلة الأولى^(١) وهذه الأسباب قد يتداخل بعضها بعض ويتقاطع بعضها مع بعض ومن خلال الأمثلة التي وقفت عليها من عمل البخاري رأيت أنه يعتبر جملة من الأسباب، ويمكن حصرها فيما يلي:

١- النسخ:

يطلق النسخ في اللغة على معنيين: الرفع والازالة يقال: نسخت الشمس الظل أي ازالته وحلت مكانه ويطلق على النقل، ومن ذلك نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه^(٢).

وأما في الاصطلاح فهو: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر^(٣).

والنسخ جائز عقلاً وواقعاً شرعاً^(٤) ووقوعه في الأحاديث سبب من أسباب الاختلاف والتعارض بينها ومعاني النسخ - كما تقدم - تدل على الإزالة والنقل فالأحاديث التي وقع فيها النسخ قد وقع لبعضها الإزالة

(١) ينظر في أسباب الاختلاف: زاد المعاد في هدي خير العباد. لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٥٧١هـ. تحقيق: شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الإسلامية. الطبعة السادسة والعشرون ١٤١٢هـ. ٤/١٤٩، إعلام الموقعين عن رب العالمين المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

(٢) ٢/٤٢٥، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين ٥٥، التعارض في الحديث ٩١.

(٣) معجم مقاييس اللغة ٥/٤٢٤ - ٤٢٥، مفردات غريب القراءان ٤٩٠.

(٤) ينظر علوم الحديث ١٦٧.

(٤) ينظر إرشاد الضحوال ٧٨٩.

والنقل بالبعض الآخر، وحينئذٍ فهي تخالفها في الحكم والدلالة وقد كان النسخ سبباً معتبراً من أسباب ظهور الاختلاف بين الأحاديث عند الإمام البخاري كما بين ذلك في الأحاديث المختلفة في نكاح المتعة إذ جاء بعضها بالجواز وجاء بعضها بالمنع.

٢- اشتباه الأمر بسبب الاختلاف بين قوله صلى الله عليه وسلم وفعله:

من المتقرر أن كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل على وجه التشريع فهو سنة والأصل اتفاق قوله صلى الله عليه وسلم وفعله على الأمر المعين لأن هذا مقتضى البيان والبلاغ الذي أمر به إلا أنه قد توجد بعض الصور التي يظهر فيها الاختلاف بين قوله صلى الله عليه وسلم وفعله وحينئذٍ يعمل الأئمة انظارهم لرفع الاختلاف بين هذه الأحاديث ومن أمثلة هذا السبب عند الإمام البخاري ما يأتي من الأحاديث المختلفة في السمر بعد العشاء.

٣- اشتباه الأمر في الأحاديث بسبب ورود العام والخاص:

يعرف العام بأنه اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له وقيل هو "اللفظ الواحد الدال على مسميين فصاعداً مطلقاً معاً"^(١). ويعرف الخاص بأنه: كل ما ليس بعام أو هو عبارة عما وضع لشيء واحد^(٢). والمراد بالتخصيص "إخراج بعض ما كان داخلياً تحت العموم على تقدير عدم المخصص"^(٣).

والأصل في النصوص أن تكون عامة لجميع المكلفين، ولا يخص شيئاً منها إلا ما ثبت بتخصيصه، وحينئذٍ فقد يرد في مسألة ما حديث عام وحديث خاص ويظن وقوع الاختلاف بين هذه الأحاديث لاختلافها في

(١) ينظر العدة في أصول الفقه لأبي يعلى ١٤٠/١، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي

١٩٥/٢. روضة الناظر لابن قدامة مع شرحه، نزهة الخاطر العاطر ١٢٠/٢.

(٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ١٩٦/٢، الواضح في أصول الفقه ٩٢/١.

(٣) ينظر: الحدود للباي ١٠٦، شرح الكوكب المنير ٢٦٧/٣.

الأحكام ومن أمثلة هذا السبب عند الإمام البخاري ما يأتي من الأحاديث المختلفة في السمر بعد العشاء.

٤- اشتباه الأمر في الأحاديث بسبب ورود المطلق والمقيد:

يعرف المطلق بأنه "ما تناول واحداً غير معين باعتبار حقيقة شاملة لجنسه"^(١) ويعرف المقيد بأنه: "ما تناول معيناً أو موصوفاً بزائد على حقيقة جنسه"^(٢).

والمراد بتقييد المطلق "تحديد شيوع اللفظ المطلق بقيد يقلل من انتشاره بين أفراد جنسه"^(٣). فقد ترد عدة أحاديث في قضية معينة ولكن يظهر بينها الاختلاف لأن بعضها يطلق الحكم والبعض الآخر يقيده، ومن أمثلة هذا السبب عند الإمام البخاري ما يأتي في "باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال".

٥- تفاوت درجات الحديث:

هذا سبب ظاهر جداً في الاختلاف. إذ قد يأتي حديث مخالف لحديث آخر في الحكم والدلالة ولم يقع بينهما نسخ وليس ثمة مخرج إلا النظر في أسانيد الأحاديث ومما يذكر في هذا المقام المقولة الشهيرة للإمام ابن خزيمة (ت ٣١١هـ): "لا أعرف أنه روى النبي صلى الله عليه وسلم حديثين بإسنادين صحيحين متضادين فمن كان عنده فيأتي به لأوّل بينهما"^(٤)، فقوله بإسنادين صحيحين "قيد يخرج ما كان أحدهما غير صحيح أو كلاهما غير صحيح" فالتعارض قد يقع بينهما. وهذا السبب معتبر عند الإمام البخاري وله أمثلة ناتية في أوجه الترجيح.

(١) ينظر: روضة الناظر لابن قدامة مع شرح نزهة الخاطر العاطر ١٩١/٢، المطلق المقيد للصاعدي ١١٦ - ١٢٢.

(٢) ينظر: الحدود ١٠٨، الإحكام في أصول الأحكام ٤/٣، شرح الكوكب المنير ٣٩٣/٣.

(٣) ينظر: المطلق والمقيد للصاعدي ٤٣٣.

(٤) الكفاية ٤٣٢ - ٤٣٣.

المبحث الثاني

مسالك دفع الاختلاف بين الأحاديث عند الإمام البخاري

أ: مسلك الجمع عند الإمام البخاري

الجيم والميم والعين أصل واحد على تضام الشيء وتقريب بعضه مع بعض^(١).

ويمكن تعريفه اصطلاحاً: بأن يقال هذه أعمال الأحاديث المتعارضة الصالحة للاحتجاج المتحدة زمنياً يحمل كل منها على محمل صحيح مطلقاً أو من وجه دون وجه بحيث يندفع التعارض بينها^(٢).

ومتى احتملت الأدلة كلها محملاً صحيحاً يجمع بينها صاحب العمل عليه قال الإمام الشافعي (ت ٢٠٤هـ): (وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معاً، استعملا معاً ولم يعطل واحد منها الآخر)^(٣).

وقد سلك الإمام البخاري رحمه الله هذا المسلك واعتبره في أكثر من موضع وله أوجه عنده وهي كتالي:

١- الجمع ببيان اختلاف العام والخاص:

مثاله:

قال الإمام البخاري: "حدثنا مسدد قال: حدثنا يحيى قال: حدثنا عوف قال: حدثنا أبو المنهال قال: انطلقت مع أبي إلى أبي برزة الأسلمي، فقال له أبي: حدثنا كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي المكتوبة؟ قال: كان يصلي الهجير وهي التي تدعونها الأولى حين تدحض الشمس ويصلي العصر ثم يرجع أحدنا إلى أهله في أقصى المدينة والشمس حية ونسيت ما قال في المغرب، قال: وكان يستحب أن يؤخر العشاء قال: وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها..."^(٤)

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة ٤٧٩/١، مفردات غريب القرآن ٩٦.

(٢) ينظر: مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين ١٣٠، دراسات في التعارض للسيد عوض ٣٣٨.

(٣) اختلاف الحديث ٦٤، انظر الرسالة ٣٤٢.

(٤) صحيح البخاري ٩ - كتاب مواقيت الصلاة باب ما يكره من السمر بعد العشاء (ح ٥٩٩) وأخرجه مسلم ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٤٠ - باب استحباب التبكير

ويخالفه أحاديث أخرى وهي:

قال الإمام البخاري: حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثني عبدالرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سالم وأبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة أن رأيتكم ليلتكم ليلتكم عبدالله بن عمر قال: "صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم العشاء في آخر حياته فلما سلم قام فقال: رأيتكم ليلتكم هذه فإن رأس مائة سنة منها لا يبقى ممن على ظهر الأرض أحد"^(١).

وقال حدثنا آدم قال حدثنا شعبة قال حدثنا الحكم قال سمعت ابن جبير عن ابن عباس قال: "بت في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم عندها في ليلتها فصلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء ثم جاء إلى منزله فصلى أربع ركعات ثم نام ثم قام ثم قال: نام الغليم أو كلمة تشبهها ثم قام فقامت عن يساره فجعلني عن يمينه فصلى خمس ركعات ثم صلى ركعتين ثم نام حتى سمعت غطيظه أو خطيظه ثم خرج إلى الصلاة"^(٢) وفي بعض روايات الحديث قال ابن عباس: "بت عند خالتي ميمونة فتحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهله ساعة ثم رقد"^(٣).

بِالصُّبْحِ فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا، وَهُوَ التَّغْلِيْسُ، وَبَيَانُ قَدْرِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا (ح ٦٤٧) مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْمَنْهَالِ بِهِ.

(١) أخرجه البخاري ٣ - كِتَابُ الْعِلْمِ بَابُ السَّمْرِ فِي الْعِلْمِ
(ح ١١٦-٦٠١) ومسلم ٤٤ - كِتَابُ فُضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ٥٣ - بَابُ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَأْتِي مِائَةَ سَنَةٍ، وَعَلَى الْأَرْضِ نَفْسٌ مَنفُوسَةٌ الْيَوْمَ» ح(٢٥٣٧).

(٢) أخرجه البخاري ٣ - كِتَابُ الْعِلْمِ بَابُ السَّمْرِ فِي الْعِلْمِ (ح ١١٧) ومسلم ٤٤ - كِتَابُ فُضَائِلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ ٥ - بَابُ فِي فَضْلِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ح ٧٦٣).

(٣) أخرجه البخاري ٦٥ - كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بَابُ قَوْلِهِ: {إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ} (ح ٤٥٦٩) ومسلم ٦ - كِتَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا ٢٦ - بَابُ الدُّعَاءِ فِي صَلَاةِ اللَّيْلِ وَقِيَامِهِ (ح ٧٦٣).

وقال أبو النعمان قال: حدثنا معتمد بن سليمان قال: حدثنا أبي حدثنا أبو عثمان عن عبدالرحمن بن أبي بكر أن أصحاب الصفة كانوا أناساً فقراء وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث وإن أربع فخامس أو سادس وأن أبا بكر جاء بثلاثة فانطلق النبي صلى الله عليه وسلم بعشرة قال: فهو أنا وأبي وأمي فلا أدري قال وامراتي وخادم بيننا وبين بيت أبي بكر وأن أبا بكر تعشى عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم لبث حيث صليت العشاء ثم رجع فلبث حتى تعشى النبي صلى الله عليه وسلم فجاء بعد ما مضى من الليل ما شاء الله قالت له امرأته: وما حبسك عن أضيافك أو قالت ضيفك قال أو ما عشيتهم قالت أبطر حتى تجئ قد عرضوا^(١) فابطر قال فذهبت أنا فاخبتأت فقال يا غنتر^(٢) فجدع وسب وقال كلوا لا هنيئاً فقال والله لا أطعمه أبداً وأيم الله ما كنا نأخذ لقمه إلا ربا من أسفلها أكثر منها قال يعني: حتى شبعوا وصارت أكثر مما كانت قبل ذلك فنظر إليها أبابكر فإذا هي كما هي أو أكثر منها فقال لامرأته يا أخت بني فراس ما هذا قالت لا وقره عيني لهي الآن أكثر منها قبل ذلك بثلاث مرات فأكل منها أبوبكر وقال إنما كان ذلك من الشيطان يعني يمينه ثم أكل منها لقمه ثم حملها إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاصبحت عنده وكان بيننا وبين القوم عقد فمضى الأجل ففرقنا اثنا عشر رجلاً مع كل رجل منهم أناس الله أعلم كم مع كل رجل فأكلوا منها أجمعون أو كما قال^(٣).

قال: "حدثنا عبدالله بن الصباح قال حدثنا أبو علي الحنفي حدثنا قره بن خالد قال انتظرنا الحسن ورأت علينا حتى قربنا من وقت قيامه فجاء فقال دعانا جيراننا هؤلاء ثم قال أنس نظرنا النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة حتى كان شطر الليل يبلغه فجاء فصلى لنا ثم خطبنا فقال

(١) أي أطعموا أو عرض الطعام عليهم فتح الباري ٥٩٧/٦.

(٢) أي يا جاهل من الفثارة وهي الجهل ينظر النهاية ٣٨٩/٣.

(٣) أخرجه البخاري ٩ - كتاب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ (٦٥٢ح) ومسلم ٣٦ - كتاب الأَشْرِبَةِ ٣٢ - باب إِكْرَامِ الضَّيْفِ وَفَضْلِ إِيْتَارِهِ (ح ٢٠٥٧).

الا ان الناس قد صلوا ثم رقدوا وأنكم لم تزالوا في صلاة ما انتظرتهم الصلاة قال الحسن وأن القوم لا يزالون بخير ما انتظروا الخير قال قره هو من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم^(١).

وجه الاختلاف بين هذه الأحاديث:

الاختلاف بين هذه الأحاديث ظاهر فحديث أبو برزه جاء فيه النهي عن الحديث بعد العشاء وهو نهي عام وقد خالفه في ذلك الأحاديث الأخرى حيث يفهم منها جواز الحديث بعد العشاء فحديث عبدالله بن عمر وأنس جاء فيهما أن النبي صلى الله عليه وسلم حدث أصحابه بعد أن صلى العشاء وفي حديث ابن عباس تحدث النبي صلى الله عليه وسلم مع أهله وفي حديث عبدالرحمن بن أبي بكر وقع من أبي بكر حديث بعد العشاء مع أهله بخصوص أضيافه.

رأي الإمام البخاري في دفع الاختلاف بين هذه الأحاديث ومقارنته برأي غيره:

سلك الإمام البخاري لدفع هذا الاختلاف بين الأحاديث مسلك الجمع وذلك بتخصيص الحديث العام بالأحاديث الخاصة وبيان ذلك. إن أحاديث الرخصة خاصة بما تعلق به غرض شرعي كالسمر في العلم والفقه والخير أو حاجة كالسمر مع الأهل، وأما النهي الوارد في حديث أبي بزره فهو لما سوى ذلك من الحديث الذي لا فائدة منه ودونك تراجمه الدالة على ذلك:

ترجم لحديث أبي برزه بقوله (باب ما يكره من السمر بعد العشاء) وترجم لحديث ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم بقوله (باب السمر في العلم) قال ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) معلقاً على حديث ابن عباس فإن قيل: هذا إنما يدل على السمر مع الأهل لا في العلم فالجواب أنه يلحق

(١) أخرجه البخاري ٩ - كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء (ح ٦٠٠) ومسلم ٥ - كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٩ - باب وقت العشاء وتأخيرها (٦٤٠).

به. والجامع تحصيل الفائدة أو بدليل الضحوى؛ لأنه إذا شرع في المباح ففي المستحب من طريق الأولى^(١).

وترجم لحديث أنس والرواية الأخرى لحديث ابن عمر بقوله (باب السمر في الفقه والخير بعد العشاء) قال ابن المنير (ت ٦٨٣هـ) "الفقه يدخل في عموم الخير لكن خصه بالذكر تنويهاً بذكره وتنبههاً على قدره"^(٢). وترجم البخاري لحديث عبدالرحمن بن أبي بكر بقوله (باب السمر مع الضيف والأهل).

وقد أشار إلى هذا المعنى الذي ذكره البخاري جماعة من أهل العلم كابن خزيمة (ت ٣١١هـ) وابن عبدالبر (٤٦٧هـ) وابن العربي (٥٤٣هـ) والنووي (٦٧٦هـ) وابن الجوزي (٥٠٨هـ) وابن دقيق العيد (٧٠٢هـ) وابن تيمية (٧٢٨هـ) وابن سيد الناس (٧٣٤هـ) وابن القيم (٧٥١هـ) وغيرهم^(٣). وبهذا يكون الإمام البخاري دفع ما يظهر من اختلاف بين هذه الأحاديث لكن يأبى المعاندون إلا أن يعدوا هذا المثال من المتناقضات التي مليء بها صحيح البخاري كما زعموا حيث رأوا أن إيراد البخاري لهذه الأحاديث والتراجم بهذا الشكل من التناقض^(٤) ومشكلتهم كما تقدم الجهل بمنهج الإمام البخاري في صحيحه، والإمام البخاري كان واضحاً هنا في اختياره لدفع الاختلاف بين هذه الأحاديث والكلمة المقدره بعد قوله (باب هو (جواز) وذلك في كل واحدة من التراجم الثلاث المتقدمة وقد فهم

(١) فتح الباري ٢١٣/١.

(٢) فتح الباري ٧٤/٢ وينظر: فتح الباري لابن رجب ٣٨٨/٣، عمدة القاري ٩٦/٥.

(٣) صحيح ابن خزيمة ٢٩١/٢-٢٩٢، الكافي لابن عبدالبر ٣٥، كشف المشكل ٢٩٣/٢، أحكام القرءان لابن العربي ٣٢٨/٣، أحكام الأحكام ١٧٢، شرح صحيح مسلم للنووي ١٤٦/٥، المجموع ٤٣/٣، شرح العمدة ١٨٥/٤، الإنصاف ٤٣٧/١، النفع الشذي ٤٢١/٣، إعلام الموقعين ١٤٨/٣، بلوغ الأماني ٢٧٣/١، المنهل العذب المدرود ٣٠٨/١هـ.

(٤) انظر الرابطين:

[HTTP://WWW.AHEWAR.ORG/DEBAT/SHOW.ART.ASP?AID=176982](http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=176982)

[HTTP://WWW.AHL-ALQURAN.COM/ARABIC/SHOW-ARTICLE.PHP?MAIN-ID=2938](http://www.ahl-alquran.com/arabic/show-article.php?main-id=2938)

هذا غير واحد من الشراح^(١) ثم أن مثل هذا السياق للأحاديث والتراجم لم ينفرد به الإمام البخاري بل وافقه عليه أو على نحو منه جماعة من الأئمة كأبي داوود (ت ٢٧٥هـ)^(٢) وابن حبان (ت ٣٥٤هـ)^(٣) والبيهقي (ت ٤٥٨هـ)^(٤) والبعثي (ت ٥١٠هـ)^(٥).

شروط مسلك الجمع عند الإمام البخاري:

من خلال الدراسة التطبيقية يمكن أن نتعرف على الشروط التي يراها الإمام البخاري للقول بالجمع بين الأحاديث التي ظاهرها الاختلاف وهي:

١- تساوي الأحاديث في الحجية:

وهذا الشرط ظاهر عند الإمام البخاري - لأن الأحاديث التي لم تتساو في القوة يلجأ فيها إلى القول بالترجيح ويقدم الأسند منها كما سيأتي في مسلك الترجيح.

٢- عدم وقوع النسخ بين الأحاديث:

إذا قام دليل النسخ الصريح عند الإمام البخاري فإنه يأخذ به ولا يلتفت إلى غيره وذلك كما وقع منه في مسألة المتعة وذلك لوجود الدليل القطعي لديه على وجود النسخ أما إذا كان الدليل ظنياً وإدعاء النسخ بين الأحاديث محل اجتهاد فإنه يقدم وجه الجمع ما استطاع كما سيأتي.

٣- أن يكون وجه الجمع مقبولاً:

ومعنى ذلك أن الوجه المذكور في الجمع هو نوع من التأويل لتلمس التوفيق بين هذه الأحاديث ولكن هذا التوفيق قد يكون أحياناً غير مقبول بأن يصطدم مع أدلة أخرى وحينئذٍ فلا يمكن القول به وترك

(١) شرح ابن بطال ٢٤٩/١، فتح الباري ٢٥٨/١ - ٢٥٩، عمدة القاري ١٩٤/٤ - ١٩٩.

(٢) السنن ٥١/١-٥٣.

(٣) الصحيح ٣٧٣/٣-٣٧٤.

(٤) السنن الكبرى ٤٦٧/١.

(٥) شرح السنة ٢٤٢/١ - ٤٤٤.

ظاهر الدليل، ولذا نجد أن الإمام البخاري قبل أوجهاً في الجمع لتوفر هذا الشرط فيها كما في الأمثلة المتقدمة وأعرض عن أوجه في مسائل أخرى لم يتحقق فيه هذا الشرط

ب/ مسلك النسخ عند الإمام البخاري

مثاله:

قال الإمام البخاري (حدثنا مالك بن إسماعيل حدثنا ابن عيينة أنه سمع الزهري يقول خبرني الحسن بن محمد بن علي وأخوه عبدالله بن محمد عن أبيهما أن علياً رضي الله عنه قال لابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر)^(١).

ويخالف هذا الحديث حديث آخر ذكره الإمام البخاري فقال:

(حدثنا علي، حدثنا سفيان قال عمرو، عن الحسن بن محمد بن عبدالله وسلمه بن الأكوع قالوا كنا في جيش فأتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: "أنه قد أذن لكم أن تستمتعوا فاستمتعوا وقال ابن أبي ذئب. حدثني الياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه عن رسول الله ﷺ (أيما رجل وامرأة توافقا فعشرة ما بينهما ثلاث ليال فإن أحبا أن يتزايذا أو يتتاركا تتاركا. فما أدري أشيء كان لنا خاصة أم للناس عامة)^(٢) قال أبو عبدالله وبينه علي عن النبي ﷺ - أنه منسوخ)^(٣).

وجه الاختلاف بين هذه الأحاديث:

اختلفت هذه الأحاديث في حكم نكاح المتعة^(٤) فحديث علي يفيد تحريمها وأما حديث سلمة فيفيد جواز هذا النوع من الأنكحة.

(١) خرجه البخاري في صحيحه ٦٧ - كتاب النكاح باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة آخر (ح ٥١١٥).

(٢) خرجه البخاري في صحيحه ٦٧ - كتاب النكاح باب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح المتعة آخر (ح ٥١١٧-٥١١٨).

(٣) صحيح البخاري انظر التخريج السابق نفسه.

(٤) نكاح المتعة: العقد على الاستمتاع بالمرأة مدة معينة مقابل مهر معين بلفظ المتعة، ينظر: معجم لغة الفقهاء (٤٨٧).

مسلك الإمام البخاري لدفع الاختلاف بين هذه الأحاديث ومقارنته بمسلك غيره من الأئمة:

سلك الإمام البخاري لدفع الاختلاف مسلك النسخ فترجم على هذه الأحاديث بقوله (باب نهي رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة آخرًا) فهو يرى أن التحريم كان آخر الأحكام في المتعة أي أنه منسوخ والحديث المنسوخ هو حديث جابر بن عبد الله وسلمة بن الأكوع وكان ذلك في عام أوطاس أي في السنة الثامنة كما ورد في رواية الإمام مسلم حيث قال سلمة بن الأكوع وكان ذلك في عام أوطاس أي في السنة الثامنة^(١) كما ورد في رواية الإمام مسلم حيث قال سلمة بن الأكوع (رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أوطاس في المتعة ثلاثًا ثم نهى عنها)^(٢). والحديث الناسخ هو حديث علي وقد جاء فيه أن النهي كان عام خيبر السنة السابعة قال البخاري (وبينه علي عن النبي صلى الله عليه وسلم - أنه منسوخ وهذا مشكل؛ لأنه يلزم منه أن المنسوخ بعد الناسخ وكل هذا الإشكال وهذا يحتمل أن الإمام البخاري يرى أن حديث علي جاء النهي فيه عام خيبر عن لحوم الحمر الأهلية فقط، لا عن نكاح المتعة، فتوهم بعض الرواة فجعل يوم خيبر ظرفًا للتحريم في المسألتين وإنما جمعهن علي رضي الله عنه، لأنه كان يناظر ابن عباس رضي الله عنهما في المسألتين^(٣). وأما وقت النهي عن نكاح المتعة فقد كان في عام الفتح، وقد جاء بيان الناسخ والمنسوخ فيما رواه عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه عن جده قال: (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - بالمتعة عام الفتح حين دخلنا مكة ولم نخرج منها حتى نهانا)^(٤)، وإنما لم يخرجها

(١) البداية والنهاية لابن كثير ٤/٣٦٤.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه ١٦ - كتاب النكاح ٣ - باب نكاح المتعة، وبيان أنه أبيع، ثم نسخ، ثم أبيع، ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة (ح ١٤٠٧).

(٣) ينظر: التمهيد ١٠/٩٩، البداية والنهاية ٤/٢٢٠.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه ١٦ - كتاب النكاح ٣ - باب نكاح المتعة، وبيان أنه أبيع، ثم نسخ، ثم أبيع، ثم نسخ، واستقر تحريمه إلى يوم القيامة (ح ١٤٠٦).

الإمام البخاري مع شدة حاجته إليه لأنه ليس على شرطه، فهو من رواية عبد الملك بن الربيع بن سبرة^(١) وبالتالي اكتفى الإمام البخاري بذكر الحديث الذي يفيد ما استقر عليه الحكم من تحريم المتعة^(٢)

شروط مسلك النسخ عند الإمام البخاري:

١- من خلال النظر في عمل البخاري يظهر أنه يشترط شروطاً لسلوك مسلك النسخ وهي كالتالي: ١/ تحقق الاختلاف بين الأحاديث بحيث لا يمكن الجمع بينهما بوجه من الوجوه ولذا أعرض عن مسلك النسخ لما كان يمكن حمل الاختلاف بين الأحاديث على وجه معتبر ٢/ تساوي الأحاديث في القوة، ولذا أعرض عن معرض النسخ كما في المسألة القادمة في (باب الصائم يصبح جنباً) ٣/ كون الأحاديث التي وقع فيه النسخ تتضمن حكماً شرعياً/ العلم بالتاريخ بحيث يكون الناسخ متراحياً عن المنسوخ ٥/ قيام الدليل على وجود النسخ بين الأحاديث.

ج/ مسلك الترجيح عند الإمام البخاري

الراء والجيم والحاء أصل واحد، يدل على رزاة وزيادة^(٣)، والترجيح مصدر رجحت الشيء، أي فضلته وقويته، وجعل الشيء راجحاً يكون بالتمثيل والتغليب، يقال رجح الميزان إذا أثقله حتى مال^(٤).

ويمكن تعريفه اصطلاحاً: بأن يقال هو (بيان المجتهد القوة الزائدة في أحد الأحاديث المتعارضة ليعمل به)^(٥)، ويعتبر الترجيح المسلك الثالث من مسالك العلماء عند دفع الاختلاف، قال الشوكاني (١٢٥٠هـ) (إنه أي الترجيح بين الدليلين المتعارضين - متفق عليه - ولم يخالف في ذلك

(١) ضعفه يحيى بن معين. الضعفاء لابن الجوزي ١٤٩/٢، وقال ابن حبان في المجروحين ١٣٢/٢: (منكر الحديث جداً يروى عن أبيه ما لم يتابع عليه). ينظر: تهذيب التهذيب ٣٥٠/٦ بيان الوهم ١٣٨/٤، زاد المعاد ٤٦٣/٣.

(٢) فتح الباري ٧٢/٩.

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤٨٩/.

(٤) المصدر السابق.

(٥) ينظر: منهج التوفيق والترجيح ٣٧٧.

إلا من لا يعتد به - ومن نظر في أحوال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح^(١)، وهو كذلك عند الإمام البخاري، فإذا تعذر الجمع، وتعذر القول بالنسخ فإنه يصير إلى الترجيح فيعمل بالراجح ويترك المرجوح.

مثاله: قال البخاري رحمه الله - حدثنا عبدالله بن مسلمة بن مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة أنه سمع أبا بكر بن عبدالرحمن قال كنت أنا وأبي حيث دخلنا على عائشة وأم سلمة .

حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أخبرني أبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام أنه أباه عبدالرحمن أخبر مروان أن عائشة وأم سلمة أخبرتا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يدركه الضجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم وقال مروان لعبدالرحمن بن الحارث أقسم بالله لنقرعن بها^(٢) أبا هريرة ومروان يومئذ على المدينة فقال أبو بكر فكره ذلك عبدالرحمن ثم قدر لنا أن نجتمع بندي الحليفة وكانت لأبي هريرة هناك أرض فقال عبدالرحمن لأبي هريرة إني ذاك لك أمراً ولولا مروان أقسم علي فيه لم أذكره لك فذكر قول عائشة وأم سلمة فقال كذلك حدثني الفضل بن عباس وهو أعلم.

وقال همام وابن عبدالله بن عمر عن أبي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بالظفر والأول أسند^(٣).

(١) إرشاد الفحول ٢/٢٦٣.

(٢) يقال: قرعة بكذا سمع فلان إذا علمته إعلماً صريحاً. ينظر: فتح الباري ٤/١٤٥.

(٣) أخرجه البخاري ٣٠ - كتاب الصوم باب الصائم يصبح جنباً (ح ١٩٢٦) ومسلم ١٣ - كتاب الصيام ١٣ - باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب (ح ١١٠٩) قال ابن حجر في الفتح ٤/١٤٥ (ووقع في رواية النسفي عن البخاري "وهن أعلم" أي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكذا في رواية معد وفي رواية ابن جريح فقال أبو هريرة أهما قالتاه؟ قال هما أعلم. وهذا يرجح رواية النسفي) فأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢٩٤٣) من طريق ابن أبي ذئب عن عمر بن أبي بكر بن عبدالرحمن

حديث أبي هريرة الذي علقه البخاري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (إذا نودي للصلاة صلاة الصبح، وأحدكم جنب، فلا يصم يومئذ)^(١).

وجه الاختلاف بين هذه الأحاديث:

حديث عائشة وأم سلمة يدل على صحة صوم الجنب وإن لم يغتسل إلا بعد طلوع الفجر وخالفهما حديث أبي هريرة حيث دل على عدم صحة صوم الجنب إذا أدرك الفجر ولم يغتسل.

رأي الإمام البخاري في دفع الاختلاف بين هذه الأحاديث ومقارنته برأي غيره:

يرى الإمام البخاري ترجيح حديث عائشة وأم سلمة على حديث أبي هريرة، وقد ذكر مبرراً للترجيح أن حديث عائشة وأم سلمة أسند أي أقوى إسناداً .



بن الحارث بن هشام عن أبيه عن جده عن عائشة به وذكر فيه قصة مروان وحديث أبي هريرة عن أسامة بن زيد.
قال ابن حجر في الفتح ٢١٤٦/٤، فيحمل على أنه كان عنده عن كل منهما ويؤيده رواية أخرى عند النسائي من طريق أخرى عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه قال فيها إنما حدثني فلان وفلان.

(١) أخرجه أحمد (ح ٨١٤٥) وابن حبان (ح ٣٤٨٥) من طريق عبدالرازق عن معمر عن همام عن أبي هريرة به. وإسناده صحيح. وأخرجه النسائي في الكبرى (ح ٢٩٢٦-٢٩٢٥) من طريق شعيب بن أبي حمزة وعقيل بن خالد كلاهما عن الزهري عن ابن عبد الله بن عمر قال شعيب: عبدالله وقال عقيل عبداً لله عن أبي هريرة أنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: يأمر بالفطر إذا أصبح الرجل جنباً.
وأخرجه عبدالرازق (ح ٧٣٩٩) وابن ماجه (ح ١٧٠٢) من طريق عمرو بن دينار عن يحيى بن جمره عن عبدالله بن عمرو بن عبد القاري عن أبي هريرة وهذا إسناد ضعيف وذلك لجهالة عبدالله بن عمرو بن عبد القاري ينظر التقريب ٣١٥.

المبحث الثالث

"أصول فهم الحديث النبوي عند الإمام البخاري من خلال مختلف الحديث"

من المؤكد أهمية معرفة الأصول التي سار عليها الأئمة لفهم السنة وتطلبها في أعمالهم لأن ذلك من شأنه أن يحافظ عليها وأن تفهم فهماً صحيحاً وبالتالي إيقاف الشطط والخلل في كثير من القراءات المعاصرة للسنة النبوية وكثيراً ما نرى نتائج مخالفة للشريعة ولا تمت إلى الحق بصلة سببها القطيعة بين أصحابها وبين الأصول التي اعتمدها السلف الصالح لفهم النصوص وقد أظهر عمل البخاري في مختلف الحديث شيئاً من هذه الأصول التي سار عليها الإمام لفهم الحديث النبوي وفي هذا المبحث اذكر أهم ثلاثة أصول ظهرت لي مع شيء مع التعليق اليسير:

(١) جمع الأحاديث وفهم بعضها إلى بعض:

كان النبي صلى الله عليه وسلم يلقي الحديث في مجالس متعددة وبالتالي حديثه يفسر بعضه بعضاً ويخصص بعضه بعضاً ويقيده بعضه بعضاً وينسخ بعضه بعضاً ولذا كان من أهم أصول فهم السنة جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع معين والنظر فيها ودراستها لأنه باغضال حديث مخصص أو مقيد أو ناسخ فإنه من السهل أن يصل الباحث إلى نتيجة تنسف الحكم الشرعي الحقيقي وتهمله، قال ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) (والحديث والقراءان كله كاللفظة الواحدة فلا يحكم بأية دون أخرى ولا بحديث دون آخر بل يضم كل ذلك بعضه إلى بعض إذ ليس بعض ذلك أولى بالاتباع من بعض ومن فعل غير هذا فقد تحكم بلا دليل)^(١).

وقد من الله سبحانه وتعالى على الإمام البخاري بمبدأ العلم: الفهم والحفظ^(٢) ولذا نلاحظ حضور هذا الأصل بجلاء في الأمثلة المتقدمة حيث كان مصطحباً لهذا الأصل المهم في تعامله مع الأحاديث فلم يأخذ

(١) الإحكام لابن حزم ٣/٣٧١.

(٢) قال ابن تيمية والعلم له مبدأ وهو قوة العقل الذي هو الفهم والحفظ، اقتضاء الصراط المستقيم ١/٣٩٩.

حديثاً واحداً ويجعل له الحكم دون غيره وإنما أعمل نظره في الأحاديث
كلها

٢/ العناية بقرائن الأحاديث

٣/ الاهتمام بدلالات الألفاظ وطرق الاستنباط

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد. ففي ختام هذا البحث المبارك والذي تناول جوانب يسيرة من علم أصح كتاب بعد كتاب الله سبحانه وتعالى: يطيب لي أن أسجل أبرز النتائج والتوصيات وهي كالتالي:

١- أن الإمام البخاري كان ذا شخصية علمية فذة تجمع بين الحفظ والفهم وهذان الأمران مكناه من أن تكون له قدم راسخة في علم مختلف الحديث.

٢- كانت مادة هذا البحث تلك التراجم والأحاديث التي ساقها الإمام البخاري مع تعليقاته عليها وقد حوت تراجمه كنوزاً من النكات والمسائل الفقهية. كما أن تعليقاته على الأحاديث تتميز بالإيجاز والرصانة العلمية.

٣- من خلال اختياراته المتنوعة في جميع المسالك لدفع الاختلاف بين الأحاديث ظهر مدى العناية الفائقة لدى الإمام البخاري بمتون الأحاديث كما ظهر أن له معايير في نقد المتون لا تقل عن معايير في نقد الأسانيد ومن أبرزها في هذا البحث إعلال الحديث لمخالفته ما هو أصح منه.

٤- أن موضوع مختلف الحديث استغل استغلالاً سيئاً من قبل الطاعنين في صحيح الإمام البخاري حيث ادعوا احتواء الصحيح على المتناقضات.

٥- أن أولئك الطاعنين في صحيح الإمام البخاري لم يمارسوا النقد العلمي، بل كانوا ينطلقون من أرضيات وتصورات قبلية يدعمها شبهات لا تثبت مع التحقيق العلمي وأن لهم أساليب شتى في التفرير بالجهلة والقدرة على المراوغة والتشغيب.

٦- من أعظم أخطاء هؤلاء الطاعنين عدم معرفتهم منهج الإمام البخاري في صحيحه فهم لا يعرفون شرط الإمام البخاري في صحيحه ولا منهجه في التراجم ولا طريقته في تعليق الأحاديث ولا يدركون

- الفوائد التي أرادها البخاري من تعليق الأحاديث وتقطيعها وتكرارها وبالتالي فمن الطبيعي وقوعهم في أخطاء شنيعة متتالية.
- ٧- أن المسالك التي سلكها الإمام البخاري في دفع الاختلاف بين الأحاديث مسلك الجمع وقد كان حريصاً على تقديمه ما وجد إلى ذلك سبيلاً وقد اشترط له شروطاً كما أن له وجوهاً عنده وهي الجمع ببيان اختلاف العام والخاص واختلاف المطلق والمقيد والجمع ببيان اختلاف الأحوال والجمع ببيان التخيير واختلاف التنوع.
- ٨- أن من المسالك التي سلكها الإمام البخاري لرفع الاختلاف بين الأحاديث مسلك النسخ وعند قيام دليله لا يتوانى عن الأخذ به كما أنه قد ضبطه بضوابط منها: العلم بالتاريخ وقيام دليل النسخ وعدم إمكان الجمع.
- ٩- قد لا يمكن الجمع ولا يقوم دليل النسخ ويكون بعض الأحاديث مقدماً في جوانب معينة إسنادية أو مثنيه وحينئذٍ يلجأ الإمام البخاري إلى مسلك الترجيح وله أوجه عنده كترجيح الحظر على الإباحة والترجيح بتقديم الأصح على الصحيح.
١٠. سار الإمام البخاري على أصول مهمة في فهم الحديث النبوي وكان من أهمها في موضوع مختلف الحديث جمع الأحاديث وضم بعضها إلى بعض والعناية بقرائن الأحاديث والاهتمام بدلالات الألفاظ وطرق الاستنباط.
١١. أن هذا الكتاب لا يزال يفيض بعطائه ودرره ولم تصرف له من الجهود ما تليق بمقامه وقدره.
- التوصيات:
- فأوصى بضرورة طرح المواضيع التي تعني بدراسة جانب الفقه الحديثي في صحيح الإمام البخاري كما أوصى بضرورة تبني مؤسسات علمية خدمة صحيح البخاري تحقيقاً ودراسة وشرحاً.
- والله أعلم وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

١. الأحاد والمثاني لابن أبي عاصم الشيباني المتوفى سنة ٢٨٧هـ. تحقيق: د. باسم فيصل الجوابرة، دار الراية. الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
٢. الاستذكار. ليوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ. تحقيق سالم عطا ومحمد معوض. نشر دار الكتب العلمية. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
٣. إكمال المعلم بفوائد مسلم. للقاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى سنة ٥٤٤هـ. تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل - دار الوفاء الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٤. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام. لابن قطان الفاسي المتوفى سنة ٦٢٨هـ. تحقيق: د. الحسين آيت سعيد. دار طيبة. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٥. تأويل مختلف الحديث. للإمام عبدالله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ. تحقيق محمد محيي الدين الأصفر: المكتب الإسلامي ودار الإشراف. الطبعة الثانية ١٤١٩هـ.
٦. تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي لأبي العلاء محمد بن عبدالرحمن المباركفوري. دار الكتب العلمية ١٤١٠هـ.
٧. التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية. لعبد اللطيف بن عبدالله البرزنجي. نشر دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٧هـ.
٨. التعارض والترجيح عند الأصوليين في الفقه الإسلامي. لمحمد بن إبراهيم الخضاوي. دار الوفاء - مصر - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
٩. التعارض في الحديث. للدكتور لطفي بن محمد الزغير. نشر دار العبيكان. الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
١٠. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير. للإمام محي الدين أبي زكرياء يحيى ابن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ. تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية ودار الباز. الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
١١. تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ. تحقيق محمد عوامة. دار الرشيد. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

١٢. تقرير القواعد وتحرير الفوائد للحافظ زين الدين عبدالرحمن بن أحمد رجب الحنبلي المتوفى سنة ٧٩٥هـ. تحقيق مشهور سلمان. دار ابن القيم ودار ابن عфан. الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ.
١٣. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافض الكبير. لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ. تحقيق عبدالله هاشم يماني. المدينة المنورة ١٣٨٤هـ.
١٤. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبدالبر القرطبي المتوفى ٤٦٣هـ تحقيق مصطفى أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير. المغرب - الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ.
١٥. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه. لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري. المتوفى سنة ٢٥٦هـ. تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. نشر دار طوق النجاة الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
١٦. الجرح والتعديل للإمام أبي عبدالرحمن ابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ. مطبعة دار المعارف بالهند ١٢٧١هـ. تصوير دار إحياء التراث العربي.
١٧. جناية البخاري. انقاذ الدين من إمام المحدثين. لذكريا أوزون، نشر رياض الريس للكتب والنشر الطبعة الأولى.
١٨. دراسات في التعارف والترجيح عند الأصوليين. تأليف سيد صالح عوض. دار الطباعة المحمدية بالقاهرة. الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ.
١٩. روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لأبي محمد عبدالله بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ. مكتبة المعارف الرياض.
٢٠. زاد المعاد في هدي خير العباد. لشمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية المتوفى سنة ٥٧١هـ. تحقيق: شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الإسلامية. الطبعة السادسة والعشرون ١٤١٢هـ.
٢١. سنن أبي داوود للإمام الحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي المتوفى سنة ٢٧٥هـ مراجعة وضبط محي الدين عبدالحميد. نشر المكتبة الإسلامية استانبول - تركيا.
٢٢. سنن ابن ماجة. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. نشر دار الفكر - بيروت.

٢٣. سنن الترمذي "الجامع الصحيح" تحقيق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة التاريخ العربي. دار إحياء التراث العربي.
٢٤. سنن الدارقطن للحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ. وبذيله التعليق المغنى لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي. دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ١٤١٣هـ.
٢٥. السنن الكبرى للإمام أحمد بن شعيب النسائي المتوفى ٣٠٣هـ. تحقيق: عبدالغفار البنداري وسيد كسروي حسن. نشر دار الكتب العلمية. بيروت الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
٢٦. السنن الكبرى لأبي بكر أحمد بن حسين البيهقي. وفي ذيله الجواهر النقي لابن التركماني. إعداد د.يوسف المرعشلي. تصوير دار المعرفة بيروت ١٤١٣هـ.
٢٧. سنن النسائي "المجتبى" تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. نشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب. الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
٢٨. سير أعلام النبلاء. للحافظ الذهبي. تحقيق: جماعة مؤسسة الرسالة الطبعة السادسة ١٤٠٩هـ.
٢٩. شرح السنة للإمام الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ. تحقيق زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
٣٠. سيرة الإمام البخاري. لشيخ عبدالسلام المباركفوري المتوفى سنة ١٣٤٢هـ. نقله إلى العربية الدكتور عبدالعظيم البستوي. نشر دار عالم الفوائد الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٣١. شرح صحيح البخاري لأبي الحسن علي بن خلف بن بطلال المتوفى ٤٤٩هـ. تحقيق أبي تميم ياسر إبراهيم. مكتبة الرشيد ١٤٢٣هـ.
٣٢. شرح معاني الآثار. للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ. تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سعيد جاد الحق. عالم الكتب الطبعة الأولى المنقحة والمرقمة والمفهرسة ١٤١٤هـ.
٣٣. شرح النووي على صحيح مسلم للإمام محي الدين بن زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ. نشر دار إحياء التراث العربي. بيروت الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ.

٣٤. صحيح بن حبان بترتيب ابن بلبان. تحقيق شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ.
٣٥. صحيح ابن خزيمة. تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي. الطبعة الثانية ١٤١٢هـ.
٣٦. صحيح البخاري بشرح الكرمانلي. دار إحياء التراث العربي - بيروت. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
٣٧. صحيح مسلم. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار الحديث الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٣٨. الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي. تحقيق: عبدالله القاضي. دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٣٩. الطبقات الكبرى للحافظ محمد بن سعيد البصري المتوفى سنة ٢٣٠هـ. طبعة دار صادر، الطبعة الأولى ١٣٧٧هـ.
٤٠. طرح التثريب في شرح التثريب. للحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ. ولولده الحافظ ولي الدين أبي زرعة العراقي المتوفى سنة ٨٢٦هـ. تحقيق: حمدي الدمرداش محمد. مكتبة نزار الباز. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
٤١. عارضة الأحوذ في شرح صحيح الترمذي للإمام الحافظ ابن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣هـ. نشر دار إحياء التراث العربي. بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٤٢. العلل للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ. تحقيق محمد بن صالح الدباسي. دار التدمرية. الطبعة الثانية ١٤٢٨هـ.
٤٣. العلل لابن أبي حاتم الرازي. تحقيق: محمد محب الدين الخطيب. نشر دار المعرفة بيروت ١٤٠٥هـ.
٤٤. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية. لابن الجوزي. تحقيق: خليل الميس. دار الكتب العلمية الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ.
٤٥. العلل الواردة في الأحاديث النبوية. للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ. تحقيق وتخرنج: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

٤٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري. ليدرالدين محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ. دار إحياء التراث.
٤٧. فتح الباري بشرح صحيح البخاري. للحافظ أحمد بن علي الشهرير بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. ومحب الدين الخطيب. نشر دار المعرفة بيروت ١٣٧٩هـ.
٤٨. فتح الباري في شرح صحيح البخاري. للحافظ ابن رجب الحنبلي. تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد. دار ابن الجوزي. الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٤٩. الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مع شرحه بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني كلاهما للشيخ أحمد بن عبدالرحمن البنا. داؤ الشهاب - القاهرة.
٥٠. فتح المغيب بشرح ألفية الحديث للعراقي للإمام محمد بن عبدالرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢هـ. تحقيق: الشيخ علي حسين علي مكتبة السنة الطبعة الأولى ١٤١٥هـ.
٥١. كشف المشكل من حديث الصحيحين للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن الجوزي. تحقيق: د.علي البواب. دار الوطن الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.
٥٢. الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي. تحقيق: د.أحمد عمر هاشم. دار الكتاب العربي الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ.
٥٣. لسان العرب لابن منظور المصري. نشر دار صادر - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
٥٤. المجروحين من المحدثين. لأبي حاتم محمد بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلف. دار الصميعي. الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
٥٥. المجموع. شرح المذهب للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي. المتوفى ٦٧٦هـ. المطبعة المنبرية.
٥٦. مجمع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية. جمع عبدالرحمن قاسم وابنه محمد. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ١٤١٦هـ.

٥٧. المحلى للإمام ابن حزم الظاهري. المتوفى سنة ٤٥٦هـ. تحقيق أحمد محمد شاكر. دار التراث.
٥٨. مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء للدكتور أسامة خياط. نشر الفضيلة الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.
٥٩. المستدرک على الصحيحين. للحافظ أبي عبدالله الحاكم النيسابوري. دار المعرفة - بيروت - لبنان.
٦٠. مسند الإمام أحمد. تحقيق: جماعة من المحققين بإشراف د.عبدالله بن عبدالمحسن التركي وشعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة.
٦١. مسند الحميدي أبي بكر عبدالله بن الزبير المتوفى سنة ٢١٩هـ. تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي. دار الكتب العلمية - بيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة.
٦٢. المصنف. للحافظ أبي بكر عبدالرازق بن همام. صنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ. تحقيق عبدالرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي. الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ.
٦٣. المصنف في الأحاديث والآثار للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن أبي شيبه الكوفي المتوفى سنة ٢٣٥هـ. تحقيق: محمد عبدالسلام شاهين. دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٦٤. المطلق والمقيد وأثرهما في اختلاف الفقهاء. لحمد بن حمد الصاعدي. نشر الجامعة الإسلامية المنورة. الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
٦٥. معالم السنن. للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي البستي مات سنة ٣٨٨هـ. المكتبة العلمية. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
٦٦. المعلم بفوائد مسلم. للإمام أبي عبدالله محمد بن علي بن عمر المازري المتوفى سنة ٥٣٦هـ. تقديم وتحقيق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر. نشر دار الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان. الطبعة الثانية ١٩٩٢م.
٦٧. المعجم الكبير للطبراني. تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي. مكتبة ابن تيمية بالقاهرة.
٦٨. معجم مقاييس اللغة. لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. دار الفكر الطبعة ١٣٩٩هـ.

٦٩. معجم لغة الفقهاء. وصفه د. محمد رولس قلعة مهب، ود. حامد صادق فنيبي. دار النفائس بيروت - الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ.
٧٠. معرفة السنن والآثار. للبيهقي أحمد بن الحسين المتوفى سنة ٤٥٨هـ. تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي. دار الوعي مع دور أخرى. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
٧١. مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث للإمام تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشهر زوري المعروف بابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣هـ. تحقيق: صلاح عويضة. دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٧٢. مناسبات تراجم البخاري. للشيخ بدرالدين بن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣هـ. تحقيق: الأستاذ محمد إسحق محمد إبراهيم السلفي. نشر دار السلفية بالهند. الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
٧٣. منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي عبدالمجيد بن محمد السوسوه. دار الزخائر. الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.